رقم الوثيقة= IOR 51/001/2004=W (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : MNQ
NU يناير/كانون الثاني OMMQ

المنتدى الاجتماعي العالمي : يجب إخضاع الشركات للمساءلة

(مومباي، الهند) دعت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية إلى إخضاع الشركات لدرجة أكبر من المساءلة في النضال من أجل جعل "إقامة عالم آخر ممكنة".

"لقد وسعت العولمة الاقتصادية من نطاق سلطة الشركات، وباتت هناك حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لإخضاع الشركات لسيادة قانون حقوق الإنسان. والمبادرات التطوعية ليست كافية بحد ذاتها – ولا تنجح المقاربات التطوعية إلا مع أصحاب النوايا الحسنة. أما الحقيقة التاريخية، فتستلزم إيجاد شكل من أشكال الإطار القانوني لكبح الانتهاكات".

وقالت أيرين خان في معرض كلمة ألقتها عند إطلاق مطبوعة جديدة تحمل عنوان معايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالشركات، نحو مساءلة قانونية، إن أمام الشركات دوراً حيوياً تضطلع به في حماية حقوق الإنسان وتطويرها حول العالم. وتشكل معايير الأمم المتحدة خطوة مهمة نحو وضع اتفاقية دولية ملزمة تُخضع الشركات للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

"وللأسف هناك مقاومة كبيرة للمعايير. وفي الوقت الذي تواجه فيه كامل المقاربة متعددة الأطراف التي تمثلها الأمم المتحدة تهديداً غير مسبوق من تداعيات 'الحرب على الإرهاب'، تعرضت فيه المعايير للهجوم من جانب الحكومات في الأمم المتحدة ومن جانب الشركات على السواء."

وقالت السيدة خان إنه "من خلال استخدام المعايير أساساً لكسب التأييد والقيام بحملات، تستطيع مجموعات المجتمع المدني المساعدة في ضمان تحمل الشركات لمسؤولياتها في تطبيق المعايير والرجوع إليها، لكنها تستطيع أيضاً تقديم دعمها لنظام الأمم المتحدة متعدد الأطراف بأكمله وللمعايير الدولية التي يضعها.

"والمعايير هي أول مجموعة ذات وزن رسمي وشاملة من المعايير العالمية الخاصة بالشركات، وبالتالي تضع قواعد واضحة لسلوك الشركات على صعيد حقوق الإنسان. ولهذا السبب من الضروري أن تحصل المعايير على الدعم الكامل من الحكومات والشركات والمؤسسات المالية."

"وتسهم بعض الشركات حول العالم في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان دون أن تنال عقابها. وفي حقول الماس الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملت منظمة العفو الدولية بشأن حالات أشخاص أشتُبه في أنهم استخرجوا الماس بصورة غير مشروعة وأُردوا قتلى على أيدي حراس الأمن التابعين للدولة. وكان معظمهم أعزل وأُطلقت النار عليه من دون تحذير. وتغض الشركة التي تدير امتيازات الماس والسلطات الطرف عن عمليات القتل هذه".

"وفي البوسنة والهرسك نعمل حالياً في مشروع يتناول التمييز الممارس في التوظيف لأسباب عرقية. وتواجه العديد من الأقليات العائدة صعوبات جمة في العثور على وظائف".

وخلصت أيرين خان إلى القول إنه "مضى قرابة العشرين عاماً على الكارثة التي وقعت في مصنع كيماوي في بوبال بالهند، والتي أودت بحياة آلاف الأشخاص. وقد أسهم تقاعس الشركة الأمريكية يونيون كارباید عن ضمان الحد الأدنى من معايير السلامة، إسهاماً مباشراً في وقوع الكارثة. ومع الأسف، لم يُبذل جهد يُذكر منذ ذلك الحين لضمان إخضاع الشركات العاملة على مستوى يتخطى حدود الدول للمساءلة القانونية".

انتهى
وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org/arabic